**عنوان المداخلة : التشريعات القضائية الفرنسية وانعكاساتها على القضاء الإسلامي و العدالة في الجزائر**

**1830-1914**

**French judicial legislation and its implications for the Islamic judiciary and justice in Algeria 1830-1914**

**الاسم : سعاد**

**اللقب: بولجويجة**

**المهنة : أستاذ محاضر –أ- جامعة 8 ماي 1945 قالمة**

**الايمايل : s.benramddane@gmail.com**

**الملخص:** لم يكن التنظيم القضائي العثماني منظما على الطريقة الحديثة حيث تميز بوجود جهازين مختصين في حل المنازعات هما الجهاز المدني و الجزائي ، حيث اعتمد القضاء العثماني على الدين الإسلامي وتعاليمه وقد ارتبط بالمذهبين المالكي والحنفي و يعد الغزو الفرنسي للجزائر احد التحولات الكبرى في تاريخ الجزائر ،لفترة دامت أكثر من قرن 32 سنة. هذه فترة ليست بالهينة لتغيير معالم البلاد السياسية ،الاجتماعية، الاقتصادية ،الثقافية وحتى الحضارية. كما أوكلت مهمة تسيير العدالة إلى رئيس الشرطة الذي أصبح بمثابة القاضي ،حيث بلغ التعسف مداه ، وانتشر اللاأمن و الإهمال والفوضى والتطاول على مقدسات المسلمين ،فانتهكت حرمات المساجد و الزوايا والمدارس و الأوقاف .

مرت الجزائر بعدة مراحل تم من خلالها صياغة قرارات ومراسيم صادرة عن الإدارة الفرنسية وتهدف في مجملها إلى القضاء على القوانين الجزائرية النابعة من الشريعة الإسلامية وتقويض دور القاضي المسلم بالتدرج إلى أن أصبح لا يحمل إلا الإسم وكانت أولى القرارات والمراسيم هي تلك الصادرة عن قائد القوات الفرنسية بالجزائر "دو بورمون" وذلك بتاريخ 09/09/1830 بعد أشهر قليلة من احتلال الجزائر ، وتقضى بإنشاء محكمة خاصة تضم ثلاث قضاة.وقد صدر في هذه الفترة قرار في 22/10/1830 يقضي بإنشاء مجلس قضائي ومحكمة جزائرية برئاسة المحافظ العام للشرطة إلى جانب محلفين فرنسيين .فما هي أهم التشريعات القضائية الفرنسية التي عملت على التخلص من النظام القضائي الإسلامي العثماني وكيف كانت ردود فعل الجزائريين اتجاهها

**Abstract**: The Ottoman judicial organization was not organized in the modern way, as it was distinguished by the presence of two specialized bodies in resolving disputes, namely the civil and penal apparatus, where the Ottoman judiciary relied on the Islamic religion and its teachings, and it was associated with the Maliki and Hanafi schools, and the French invasion of Algeria is considered one of the major transformations in the history of Algeria. For a period that lasted more than a century 32 years. This is not an easy period to change the country's political, social, economic, cultural and even civilizational features. The task of administering justice was entrusted to the chief of police, who became like a judge, as abuse reached its extent, and insecurity, neglect, chaos, and insults to the sanctities of Muslims spread, and the sanctities of mosques, corners, schools, and endowments were violated.

Algeria went through several stages through which decisions and decrees issued by the French administration were drafted and aimed in their entirety at eliminating Algerian laws stemming from Islamic law and gradually undermining the role of the Muslim judge until he became carrying only a name. The first decisions and decrees were those issued by the commander of the French forces in Algeria. De Bourmont, on 09/09/1830, a few months after the occupation of Algeria, and required the establishment of a special court comprising three judges. During this period, a decision was issued on 10/22/1830 establishing a judicial council and an Algerian court headed by the governor-general of the police, along with French juries. What are the most important French judicial legislations that worked to get rid of the Ottoman Islamic judicial system and how were the reactions of the Algerians towards it?

**مقدمة :**

يعتبر القضاء الإسلامي المرجع الأساسي الذي يرجع إليه الجزائريون للفصل في منازعاتهم وحماية حقوقهم طيلة الحقبة العثمانية، فقد تم الاستناد إلى القضاء الشرعي وتكريس فكرة دعم الدين كمصدر للتشريع، من أجل نشر العدالة وبسط الأمن بواسطة جهاز قضائي يقوم بمهامه مجموعة من القضاة والعلماء لكن بعد احتلال فرنسا للجزائر في 5 جويلية 1830 بدأ القادة الفرنسيون على مختلف أطيافهم عن البحث عن الآلية التي يمكن من خلالها إخضاع الجزائر كليا وجعلها جزءا من فرنسا من خلال طمس ومسح مقومات ودعائم الدين الإسلامي وهذا حتى يتسنى له المجال لبسط سيطرته على البلاد والتحكم فيها، ومن أجل تحقيق ذلك لجأت فرنسا إلى التدخل في شؤون القضاء وذلك بإصدار تشريعات ومراسيم لتعويض القضاء الإسلامي بالفرنسي.

حيث أصدرت فرنسا منذ دخولها إلى الجزائر مجموعة من المراسيم وقرارات في حق القضاء الإسلامي ذات البعد السياسي والاقتصادي و الاجتماعي والثقافي وذلك بهدف القضاء على القضاء الإسلامي واستبداله بالقضاء الفرنسي والسيطرة على الجزائريين والتحكم فيهم.

سعت السلطات الفرنسية منذ احتلالها للجزائر في إحكام سلطتها على المؤسسة القضائية الإسلامية من خلال تشديد رقابتها على هذه المؤسسة وتهميش دورها فأفرغت كل هذه المراسيم والقوانين التي سنتها فرنسا القضاء الإسلامي الجزائري من محتواه الديني وربطته بالقضاء الفرنسي البعيد عن مقومات الشعب الجزائري وطبيعة أحكامه ومبادئه ونتيجة لهذه السياسة التي أرادت فرنسا تجسيدها في الجزائر على المستوى القضائي أضفت واقعا جديدا موسوما بجملة من القرارات والنظم المستقاة من القانون الفرنسي وتطبيقها ضمن المنظومة القضائية الجزائرية وعليه فكيف كان حال المؤسسة القضائية الفرنسية في الجزائر؟ وما الهدف الذي أرادت فرنسا تحقيقه من خلال رزمة القوانين التي مست هذه المؤسسة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية ندرجها فيما يلي: كيف كانت وضعية المؤسسة القضائية العثمانية في الجزائر وفيما تمثلت طبيعتها؟ فيما تمثلت الهيئات القضائية الفرنسية ؟ كيف تميزت النظم القانونية الفرنسية في الجزائر وما المراحل التي مرت بها؟ وفيما تمثلت ردود الفعل الجزائرية اتجاه المؤسسة القضائية الفرنسية على اختلاف طبقاتها.

**1-نظام القضاء الإسلامي في الجزائر العثمانية :**

احتل القضاء مكانة كبيرة لدى السلطة منذ نشأتها وكان يمثل إحدى مستلزمات قيام السلطة ، حيث يعد القضاء من المهام الرئيسية للهيئة الإسلامية الدينية التي كان يمثلها شيخ الإسلام هذا الأخير كان له دورا أساسيا في المسار التاريخي للدولة العثمانية على المستوى العام ، أما على مستوى كل ولاية فإن الذي ترأس النظام القضائي هو القاضي [[1]](#footnote-2)، فالمعروف أن المذهب السائد بالجزائر هو المذهب المالكي وقد اعترفت به كمذهب رسمي للجزائريين .

لقد كانت السلطة القضائية في الجزائر العثمانية مكونة من محكمتين يشرف عليهما قاضيان ومفتيان على المذهب المالكي والحنفي وهذه السلطة تنظر في القضايا الإجرامية و المدنية و التأديبية و الحكومية ويطلق عليها " دي باراداي " أي المجلس الشريف [[2]](#footnote-3) الذي كان ينظر في الأمور الشرعية ويراجع أحكام القضاة وفي بعض الأحيان تعقد المجالس القضائية تحت رئاسة الباشا أو الباي ويحضرها الفقهاء[[3]](#footnote-4) .

كان القضاة يعقدون جلسات يومية للحكم في القضايا التي تعرض عليهم ، وذلك فيما عدا يوم الجمعة وأطراف النزاع يقومون بالمراجعة والدفاع عن قضاياهم بأنفسهم لأنه لم يكن هناك محامون ، وبعد المراجعة يصدر القاضي حكمه ويحق للشخص أن يستأنف الحكم متى شعر بالظلم ، عندئذ يرفع قضيته أمام المفتي والذي يعقد جلسات للنظر في القضايا مرتين في الأسبوع .[[4]](#footnote-5)

ومن مميزات القضاء في الجزار في العهد العثماني أنه عرف بالإزدواجية بين القاضي المالكي والحنفي ، فعند ارتباط الدولة العثمانية بالجزائر صار من الضروري إحداث تلك الازدواجية وتعيين الهيئة الدينية المشرفة على المذهب الحنفي من أجل تسيير ومعالجة قضايا الطبقة الحاكمة وأمورها في بادئ الأمر ثم الأهالي ، إذ نجد أن هناك العديد من سكان مدينة الجزائر فضلوا المذهب الحنفي.[[5]](#footnote-6)

والميزة التي امتاز بها القضاء أيضا هو أن المحكمة كانت غير مكلفة نتيجة السرعة في إمداد الحكم وفي تطبيقه ، وتعتبر تكاليف العقود التي تحررها منخفضة نسبيا .[[6]](#footnote-7)

أما النوع الثاني فهو قضاء جنائي ينظر فيه كل من الحاكم و شيخ البلد دون تعدي حدود السلطات العقابية التي فوضها لهم الداي والباي [[7]](#footnote-8).

كان القضاء زمن العثمانيين يمتاز بالتنفيذ السريع و العقاب الطارئ إذا اقتضى الأمر ذلك ، وكانت العقوبة بالموت بحسب الجنس و الطبقة الاجتماعية ، فالعثمانيون المذنبون كانوا يخنقون سرا في دار رئيس الانكشارية ، وكان اليهود يحرقون و المسيحيون يشنقون أما العرب فكانوا يعاقبون أما بالشنق أو قطع الرأس ، وإذا كانت القضية خطيرة يرمى الشخص حيا من أعالي الجدران جهة البحر حيث يموت موتا بطيئا قاسيا .[[8]](#footnote-9)

وأضحى القاضي يلعب دورا هاما في الجزائر خلال العهد العثماني ويبدو جليا من وثائق المحاكم الشرعية أن دائرة مهامه اتسعت بشكل ملحوظ فهو قاضي الأحوال الشخصية والمشرف على الأوقاف وعلى البيع والشراء وكانت وظيفة القاضي وظيفة دينية في الأساس فإن صلاحياته فقد امتدت إلى مختلف مجالات الحياة فهو لا يعاقب المخلين بالقانون فحسب بل يفصل في الخلافات وينظر في الاحتجاجات، ويراعي شؤون القاصرين ويسهر بنفسه على[[9]](#footnote-10) النساء والأرامل واليتامى وذوي الحقوق .

تميز القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني بالاستقرار ونزاهة القضاة وحسن أحكامهم فلا تميز بين مسلم أو يهودي ولا بين مالكي أو حنفي ولا بين أبيض أو أسود فالكل سواسية أمام القانون ومن كان مذنبا يجب أن يعاقب وكل هذا إن دل على شيء فإنما يدل على نزاهة القائمين على السلطة القضائية الإسلامية[[10]](#footnote-11) ومن هنا ننظر نظرة إنصاف للعثمانيين ولا ننكر فضلهم في كونهم وقفوا سورا منيعا أمام أحقاد الغرب على الإسلام وأهله وهو ما أطال في عمر الدولة الجزائرية إلى غاية 1830 حيث شهدت الجزائر تغيرات في نظام الحكم على مدى الفترة التي قضتها في ظل الدولة العثمانية وبموجب التقسيم الإداري العثماني الجديد قسمت البلاد إلى أربع مقاطعات إدارية هي دار سلطان وتضم العاصمة وما جاورها و بايلك الشرق وعاصمته قسنطينة، وبايلك الغرب وعاصمته وهران[[11]](#footnote-12)

**2-القضاء الإسلامي خلال 1830-1900م:**

لقد كان القضاء الإسلامي منذ سنة 1830 إلى سنة 1900من أبرز المجالات التي استدعت اهتمام القادة الفرنسيين في الجزائر سياسيا وذلك لما له من أهمية في بسط نفوذهم ومن ثمة بادروا إلى إصدار العديد من القوانين و التشريعات، التي تهدف في مجملها إلى القضاء على القوانين الجزائرية النابعة من الشريعة الإسلامية والتقليل من صلاحيات القاضي الجزائري تدريجيا.

حيث بعد انهيار الحكم التركي وبداية الغزو الفرنسي للجزائر وتوقيع الداي حسين لمعاهدة الاستسلام مع الفرنسيين والتي جاء فيها احترام حرية العقيدة والشرائع الدينية للجزائريين والفرنسيين والتي تضمنتها اتفاقية 5جويلية 1830 ، بحيث وجدت فرنسا أثناء احتلالها للجزائر دولة قائمة بذاتها وعملت على الإلغاء التدريجي للقضاء الإسلامي باحتقار الدين الإسلامي في القضاء و إهانة وتدجين القائمين عليه[[12]](#footnote-13) وجدت فرنسا في الجزائر نظاما قضائيا يختلف تماما عن نظامها وتقاليدها، ومع تمسك الجزائريين بنظمهم ، لهذا رغم توقيع الباي هذه المعاهدة والتي تضمنت عدة بنود جاء في البند الخامس منها تكون إقامة الشعائر المحمدية والدينية حرة ولا يقع المساس بحرية السكان في مختلف الطبقات .

إلا أن الجنرال دي برمون نكث عهده بعد مضي شهرين فقط من إبرام الاتفاقية لهذا وجدت سلطات الاحتلال نفسها أمام عقبات وكان من الصعب تجاوزها لتحقيق سياسة الإدماج في المجال القضائي وذلك برفض الأهالي المسلمين الدائم للعدالة الفرنسية بسبب تناقض مبادئها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقامت على اثر ذلك السلطات الفرنسية 3 بإصدار جملة من المراسيم وقوانين من أجل ربط المجتمع الجزائري بالفرنسي.

**3-أهم قرارات التشريعات القضائية الفرنسية**

شكل القضاء الإسلامي نقطة رئيسية في الصراع الفرنسي الجزائري باعتباره مسألة تتعلق بالسيادة في المنظور الفرنسي، و صراع من أجل الهوية بالنسبة للجزائريين ، باعتباره مسألة تتعلق بالدين وما يتبعه من قيم وأحكام وأسرة وتعليم وقد رمت مشاريع تلك القوانين إلى القضاء على القوانين الجزائرية النابعة من الشريعة الإسلامية، وتقويض دور القاضي المسلم بالتدريج إلى أن أصبح لا يحمل إلا الاسم.[[13]](#footnote-14)

كما يرى أغلب المؤرخين أن المراسيم والقوانين الاستثنائية التي أصدرتها السلطات الفرنسية بشأن الجزائريين تقوم على الروح الصليبية، ولو كانت في ظاهرها تخفي ذلك، ويدخل في ذلك أهم القوانين التي بدأت بمحاولات إلغاء القضاء الإسلامي، وقانون الجنسية الصادر سنة 1865 ،وإهمال التعليم الإسلامي، وإطلاق الحرية للمبشرين لا سيما منظمة الآباء والأخوات البيض، وعدم تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة بالنسبة للإسلام دون سواه من الأديان المتبعة في الجزائر على غرار المسيحية واليهودية .

أصبح القاضي المالكي بعد إلغاء منصب القاضي الحنفي لا يجرؤ على معارضة قرارات السلطة الفرنسية الاستعمارية، وأضحى منصبه رمزيا إلى أن تحين فرصة التخلص منه، إذ اقتصر دوره على الجانب الديني البحت في أمور الصلاة والصيام والميراث والأحوال الشخصية فقط، دون التدخل في أمور تسيير البلاد أو حتى إطلاق الأحكام التي أصبحت فيما بعد ابتدائية، لأن القضاء أصبح قضاء فرنسيا، ولم يعد للجزائريين أدنى مشاركة فيه .

يعتبر القاضي المسلم الجزائري المتخرج من المدارس الحكومية موظفا فرنسيا يحكم بين المسلمين في أمورهم الشخصية وفق الأحوال الشخصية الإسلامية وأحكامه كلها ابتدائية، كما تلزم الجزائريين جميعا بالتقاضي أمامها بالاستئناف أمام محاكم الاستئناف الفرنسية التي يكون لها الحكم الفصل في القضايا. [[14]](#footnote-15) ، حيث يحرم المسلم الجزائري من كل حقوقه إلا فيما يخص المعاملات حسب الشرع الإسلامي في مسائل الأحوال الشخصية، ولا يخضع في ذلك للقانون المدني الفرنسي. وقد أوعز المؤرخون السبب الحقيقي في حرمان الجزائري من حقوقه رغم قيامه بواجباته أكثر من الفرنسيين أنفسهم هو خشية الإدارة الفرنسية وخوفها من أن يتغلب العنصر الإسلامي على العنصر الفرنسي المسيحي، ويستأثر بالمجالس المنتخبة، فيستفرد ويستبد بأمور البلاد، لأن عدد المسلمين آنذاك كان يفوق ست مرات عدد الأوربيين، وذلك بمقتضى دستور فرنسا المحرر في الرابع من نوفمبر 1848 " ،الذي يلحق الجزائر بفرنسا إلحاقا تاما، ويعتبر المسلم الجزائري فرنسيا، إلا أنه لا يمكن اعتباره مواطنا فرنسيا، لأنه يحافظ على قانونه الخاص إلا أنه يعتبر رعية فرنسية ".[[15]](#footnote-16) وفيما يلي أهم القرارات والمراسيم والقوانين الخاصة بالقضاء في الجزائر منذ1830 إلى غاية بدايات القرن 20م :

**قرار 9 سبتمبر 1830** والذي بموجبه تم إنشاء محكمة بمدينة الجزائر تنظر في كل الجرائم المرتكبة من غير العسكريين، ويساعد المحكمة قضاة مسلمين أو يهود عند ما تكون القضية تعني مسلما أو يهوديا ولم تدم هذه المحكمة سوى بعض أسابيع بعد أن أصدرت 13 حكما قضائيا فقط وهذا ما يعطي صورة واضحة عن مدى الاضطراب والتردد الذي كانت تعاني منه سلطات الاحتلال في هذا المجال[[16]](#footnote-17).

**قرار 16 أكتوبر 1830** حيث أنشأ القائد الجديد للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال كلوزيل لجنة حكومية جديدة تحل محل الأولى تكون متخصصة في مجالات محددة: العدالة الداخلية والمالية إلا أن هذا التغير لم يحقق أية نتيجة لأن الحكومة في فرنسا كانت بدورها تعيش في فوضى لا مثيل لها وقد اعتبرت هذه الأخيرة بمثابة السلطة التنفيذية، ومن أهم أعضاءها دوبنيوس المكلف بالشرطة ومن صلاحياته. العدالة، مثل دور القاضي قبل إيجاد المحاكم الفرنسية والتدخل في عمل القضاة وتطور إلى لجنة إدارية وذلك بقرار 1 جوان 1831 دون تغير الوظائف ويعد الهدف الخفي الذي سعت السلطات الفرنسية لتحقيقه من خلال إنشاء هذه المحكمة هو - إلغاء المحاكم الإسلامية إنشاء محكمة جنحيه تشكل من المحافظ العام للشرطة يساعده محلفين فرنسين وتختص هذه المحكمة بالنظر في الجنح والمخالفات. - تأسيس ثلاث محاكم مختلفة عن بعضها البعض وهي: المحكمة الإسلامية ، المحكمة اليهودية، والمحكمة الفرنسية .[[17]](#footnote-18)

**قرار 22 جويلية 1834** : صدر أمر ملكي بإلحاق الجزائر بفرنسا على شكل مستعمرة عسكرية تربط بوزارة الحربية إنشاء بموجبه ثلاث محاكم في كل من الجزائر العاصمة و وهران 1 وعنابة بالإضافة إلى محكمة تجارية وهذا دون إلغاء المحاكم الإسلامية ،كما أكد لورانس مسؤول لجنة القضاء باللجنة الإفريقية سنة 1834 أن القضاء عند الشعب الذي نحكمه هو أحسن أرضية تنطلق منها السلطة الفرنسية والضمان الأكيد لبقائنا في هذه المستعمرة و اعترف بأن الإسلام هو أساس قوتهم وقوانينهم وعوائدهم العامة والخاصة الهدف من ذلك هو إدخال المبادئ الأساسية للتنظيم القضائي السائد في فرنسا إلى الجزائر،3. كما تحكم في القضايا التي تكون بين المسلم والمسيحي واليهودي وقد نصبت المحكمة العليا في منزل حضري استولت عليه السلطات الفرنسية وهناك أيضا المحاكم العسكرية، وكانت محكمة العاصمة العسكرية منعقدة باستمرار وكان مقرها في أول العهد قرب باب عزون ذلك أن الجرائم كثيرة من جراء هجرة الجماعات غير المنتظمة من أوربا إلى الجزائر.[[18]](#footnote-19)

**قرار 31ديسمبر 1859 :ـ**. - نص هذا القرار بإخضاع الجهاز القضائي الإسلامي للعدالة الفرنسية من جديد، وجرد القضاة المسلمين من معظم سلطاتهم و تجاهل المشرع مبدأ الفصل بين السلطات أخضع القضاة المسلمين من جديد لرقابة القضاة الفرنسيين إلى جانب إعادة العمل بمبدأ خيار التقاضي فأصبح للمتقاضين حق الاختيار بين اللجوء إلى العدالة الإسلامية أو العدالة الفرنسية كما أجبر المتقاضين المسلمين على اختيار محامين فرنسيين من أجل الدفاع عنهم أمام المحاكم[[19]](#footnote-20) الفرنسية غير أن المسلمين لم يمار سوا حق الاستئناف وخيار التقاضي إلا نادرا جاء هذا القرار بهدف إضفاء الشرعية القانونية على جرائم الإدارة و المستوطنين وكانت سياسة الإمبراطور تشجع على الاستيطان الرسمي بقوة وتمنح الأراضي للشركات بمئات الهكتارات بالمجان، وطالب الكولون بحقهم في المشاركة في تسيير شؤون المستعمرة الجديدة، و ممثلين عنهم في المؤسسات التشريعية في باريس والمجالس العمومية بالجزائر [[20]](#footnote-21).

برزت معارضة قوية ضد السياسة القضائية في هذه المرحلة قبل صدور المرسوم أو بعده حيث رفض عدد من القضاة أداء اليمين والاعتراف بالسيادة الفرنسية، و انتشر الرفض في وهران وقسنطينة والبرج وهو تمرد واضح على مظالم الإدارة وتشريعاتها.[[21]](#footnote-22)

**قرار 08سبتمبر 1866 :**

لم يقدم هذا مرسوم ما يمكن اعتباره خدمة للقضاء الإسلامي ، ولم يأت لإحداث التوازن بين المرسومين السابقين [[22]](#footnote-23)، ولكنه أكمل مسيرة التشريعات الفرنسية ، نص هذا المرسوم على تقاضي المسلمين لدى قضاة الصلح الفرنسيين واقتصرت مهمة القضاة المسلمين لدى تنفيذ الأحكام الصادرة لدى قضاة الصلح الفرنسيين وأعطى الاختيار للمسلمين اللجوء للمحاكم الفرنسية . [[23]](#footnote-24)فأعاد هذا المرسوم هيكلة العدالة الإسلامية فخفض عدد محاكمها فكان على المستوى الجزائر وحدها 184 محكمة بعدما كانت 260 محكمة بالإضافة إلى الاشتراط على أي شخص يريد ممارسة مهمة القضاء أن يكون عمره 27 سنة.

ـ وكان موقف القضاة حرجا بالنسبة للمقاومة الشعبية، لأن مكانتهم عند الشعب والإدارة تحتم عليهم اتخاذ مواقف واضحة فكانوا بين نارين، وكما تعاون بعضهم مع الاحتلال ويؤكد كريستلو على وقوع بعض القضاة في عمق الثورة، نتيجة مواقفهم السياسية من إدارة الاحتلال .

ويمثل هذا المرسوم أخر توجه فرنسي لإنشاء عدالة إسلامية تتمتع بقدر واسع من الاستقلالية عن العدالة الفرنسية، لذلك تلقى العداء الشديد من المستوطنين و اعتبروه تراجعا عن سياسة الإدماج و انتقاصا من السيادة الفرنسية على الجزائر ولهذا سرعان ما تم التخلي عن هذه السياسة بعد سقوط الإمبراطورية ، وانهيار حكم نابليون الثالث عام 1870.[[24]](#footnote-25)

وأصبحت بذلك معاملات الفرنسيين تجاه الجزائريين تتجه نحو الإدماج، حيث انتهت بعد 1870 إلى إخضاع العدالة الإسلامية للتبعية التامة حسب أحد مؤرخيها، الذي رأى أنه وتحت شعار " الويل للمهزوم " ترددت بعض الأصداء حول القضاء من خلال أفكار بعض قادتها آنذاك وهو " دو قيدون Guidon De "القائلة: " أن العدالة جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية فعلى القاضي المسلم أن ينحني أمام القاضي الفرنسي، وعلينا نحن المحتلون أن نثبت عزمنا على ذلك [[25]](#footnote-26) ، ناهيك عن بعض النصوص القانونية الواردة في " قانون الأهالي" أو " قانون الاندجينا " كما سمته إدارة الاحتلال أستمر العمل به رسميا من 1871 إلى غاية 1944 ،و بالرغم من قرار إلغائه الرسمي إلا أنه استمر العمل به إلى غاية 1962 وهو تاريخ استقلال الجزائر، وما تضمنه من قوانين استثنائية أجمع المؤرخون والباحثون على وصفها بالقمعية والوحشية الخالية من الروح الإنسانية والبعيدة في فحواها عن حقوق الإنسان ومبادئها، رغم المزاعم القائلة بأن فرنسا هي مهد حقوق الانسان على حد زعمها، وهو مالا يتفق مع سلوكياتها تجاه شعوب المستعمرات على غرار الجزائر[[26]](#footnote-27).

تكللت الهيمنة الااستعمارية بصدور قانون كريميو في 24 أكتوبر 1870 الذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر وأحل النظام المدني محل النظام العسكري 15 الذي اقتصر على حكم الجزائريين الأهالي دون غيرهم.[[27]](#footnote-28) أصبح اليهود يتمتعون بكافة الحقوق و الامتيازات دون التخلي عن عقيدتهم مما أثار حفيظة الجزائريين وأدى إلى قيام عدة ثورات على غرار ثورة المقراني 1871 التي نتج عنها صدور قانون الأهالي "الأنديجينا" (indigénat الذي ضم نصوصا وقوانين استثنائية خاصة بالجزائريين وكرست سيطرة المستوطنين على الجزائريين ،فصودرت أراضي الأفراد والجماعات وشردت العائلات وزج بأفرادها في السجون لمجرد الشبهة ،و نفي آخرون أو اعدموا لأتفه الأسباب ،وأصبح الإداري أو الموظف قاضيا يسن القوانين ولينفذها دون الرجوع إلى المحكمة .

استمر العمل بهذا لقانون الذي نصوصه تتجدد باستمرار حسب[[28]](#footnote-29) الظروف والمعطيات ،وزادت القوانين القمعية والردعية في الصدور ،واعتبرت أشبه بقوانين التمييز العنصري قساوة وظلما [[29]](#footnote-30). وتم وضع مبادئ ودواليب النظام الإداري والقضائي المطبق على المسلمين ،وتحديد الرسوم الجبائية ،وتجسيد الهدف المبتغى في دمج القضاء الإسلامي نهائيا في القضاء الفرنسي في هذه المرحلة وهو ما مثل طموحات الكبرى لرجال القانون الفرنسي . وفي ظل هذا القانون" الأهالي" تم إبعاد القضاة الجزائريين بدعوى أنهم غير حازمين في معاقبة المسلمين وأصبح الموثقون الفرنسيون هم الذين يقومون بتوثيق القضايا ،ومن ثم أصبحوا المسئولون والمكلفون بمفردهم عن تطبيق الفرائض المستمدة من القرآن والشريعة الإسلامية .

مما دفع الجزائريين إلى الإحجام عن اللجوء إلى المحاكم الفرنسية قصد توثيق عقودهم ومعاملاتهم إلا نادرا [[30]](#footnote-31)ولم تسلم الأحوال الشخصية من التدخل حيث اجبر الجزائريون على اختيار أسماء لا تمت بصلة إلى تاريخهم المرتبط بالتاريخ الإسلامي وذلك قصد إحداث القطيعة بينهم وبين انتمائهم الحضاري العربي والإسلامي ،ومن ثم تطبيق مخطط الإدماج لكل ما هو جزائري في الكيان الفرنسي ومحو الذاكرة الشعبية الجزائرية. كما خفضت السلطة الاستعمارية من ميزانية الشريعة الإسلامية لتسهيل إحداث وظائف جديدة للقضاة الفرنسيين .

**4-آثار التشریعات الفرنسية على الشعب الجزائري وردود الفعل المختلفة:**

اعتمدت السلطات الفرنسية في سياستها القضائية في الجزائر مجموعة من المبادئ ترسخ ضمنيا الفكر الاستعماري وتؤكد على التوجه التعسفي الذي طال القضاء الإسلامي منها :

* إثبات تبعية القضاء الإسلامي للقضاء الفرنسي .
* تحديد صلاحيات القضاء الإسلامي فيما يقع بين الجزائريين .
* إتباع أسلوب الترغيب والترهيب مع القضاة المسلمين .

كان أمام الحكومة العسكرة الفرنسية في بداية أمرها أن تعمل بأحد الأمرين إما أن تترك للجزائريين قانونهم الخاص المطبق من طرف الشيوخ و إما أن تطبق على الجزائريين القانون الفرنسي .

اهتمت الحكومة العسكرية الفرنسية بالقضاء وسعت للتحكم فه وعدم ترك مجال للجزائريين ليحكموا أنفسهم قضائيا وفق الشريعة الإسلامية المعتمدة قبل الاحتلال .[[31]](#footnote-32)

وقد عملت الإدارة الفرنسية على محاربة وطمس الشخصية الإسلامية للجزائر بمختلف الوسائل واستهداف القضاء الإسلامي إلى جانب إصدار قوانين مجحفة في حق الشعب الجزائري .

ويرى أبو القاسم سعد الله أن القضاء الفرنسي قد زعزع مكانة القضاء الإسلامي الذي لم يبق له إلا الأحوال الشخصية مع شروط لذلك كانت ردود فعل الجهاز القضائي الإسلامي سبب من أسباب التوتر الدائم في العلاقات بين الجزائريين و الفرنسيين. [[32]](#footnote-33)

لقد اعتبرت الإدارة الاستعمارية الجزائريين مجرد رعايا فرنسيين يحتفظون بقانونهم الإسلامي في ظل القانون الفرنسي من خلال القانون المشيخي 14 جويلية 1865 الذي يعتبر أول قانون استثنائي ، وضع عراقيل عديدة أمام حصول الجزائريين على تسهيلات المواطنة الفرنسية .

أن الترسانة القانونية التي جاءت بها الجمهورية الثالثة منذ 1870 قد ألغت الازدواجية التشريعية في عهد الإمبراطورية الثانية لأن هدف المشرع في هذه المرحلة الدقيقة التي سمحت للإدارة الاستعمارية في الجزائر بتطبيق مشروعها الاستعماري الكبير على حساب الجزائريين ، بدأت هذه السياسة بشكل جلي منذ المراسم الأولى ل4 أكتوبر 1870التي أصدرها كريميو بتطبيق الحكم المدني على مختلف مناطق الشمال .

لقد برزت الأفكار الاندماجية بشكل متسارع في هذه الفترة لعدة اعتبارات منها:

* انتصار الحزب الاستعماري وسيطرته مقاليد الحكم في باريس .
* نشاط البورجوازية الفرنسية ومطالبتها توفير الأمن بالجزائر للاستثمار
* بروز دعوات جديدة من بينها ادماج الجزائريين في المجتمع الأوروبي وكان ممن دعا إليها " جول فيري " والحاكم العام "جول كامبون" .[[33]](#footnote-34)

كما كان هناك اختلاف في وجهات نظر المسلمين الجزائريين من التمثيل السياسي مع وجهة نظر الادارة والمستوطنيين ، فالجزائريون كانوا يسعون إلى هذه العملية لأنها تمثل لهم أداة للتعبير عن انشغالاتهم ومطالبهم لدى السلطة وكانت صحافة المسلمين تريد مشاركة الجزائريين في المجالس النيابية بأنواعها المختلفة المالية و البرلمانية بالاضافة إلى التمثيل المحلي .

**الخاتمة**

تضمن التنظيم القضائي الفرنسي العديد من المؤسسات القضائية المختلفة التخصصات المستندة في مبادئها إلى النظام القضائي الفرنسي وتشريعاته أ كما عملت مخططات الإدارة الاستعمارية وأهدافها الاستيطانية في ربط المنظومة القضائية الإسلامية بالنظم الفرنسية من خلال التطورات التي شهدتها المؤسسة القضائية الفرنسية في الجزائر والمراحل التي مرت بها خلال فترة تواجدها بالجزائر .

بالإضافة إلى تهميش القضاء الإسلامي ودور القاضي المسلم في إطار سياسة الإدماج التي انتهجتها الإدارة الفرنسية ولبكن بالرغم من محاولات فرنسا لإدماج المنظومة القضائية الإسلامية ضمن منظومة القضاء الفرنسي إلا أنها وجدت ردود فعل قوة ورافضة من قبل الشعب الجزائري والحركة الوطنية **.**

1. الغالي غربي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 88 [↑](#footnote-ref-2)
2. صالح فركوس : تاريخ الجزار ماقبل التاريخ إلى غاية الاستقلال " المراحل الكبرى" ، دار العلوم ، الجزائر ، 2005، ص 162 [↑](#footnote-ref-3)
3. عثمان الكعاك : موجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي ، مرا تق أبو القاسم سعد الله ، ط1، دار الغرب الاسلامي ، 2003، ص 79 [↑](#footnote-ref-4)
4. عمارة عمورة : الجزار بوابة التاريخ ، ماقبل التاريخ إلى 1962م ، ج2، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006، ص 147 [↑](#footnote-ref-5)
5. سعاد بولجويجة : قسنطينة في الفترة الانتقالية دراسة وتحقيق في سجلات المحكمة المالكية 1830-1845 ، ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2002-2003، ص 19 [↑](#footnote-ref-6)
6. عائشة غطاس : الحرف والحرفيون بمدينة الجزار 1700-1830 ، ط1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزار ، 2007، ص 77 [↑](#footnote-ref-7)
7. عمري الطاهر دوريين : المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار الفرنسي 1830-1900، ماجستير ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة ، 1994، ص 19 [↑](#footnote-ref-8)
8. أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، ط3، الشركة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1982، ص 53-54 [↑](#footnote-ref-9)
9. حنفي هيلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1 ،دار الهدى عين مليلة الجزائر، 2008، ،ص82 [↑](#footnote-ref-10)
10. وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم، عبد القادر زبادية، دار القصبة، للنشر، الجزائر، 2007، ص129 [↑](#footnote-ref-11)
11. ـ عالم مليكة، التنظيم القضائي 1954-1962 ،الولاية الرابعة نموذجا، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ، 2013-2014،ص: 24-25 [↑](#footnote-ref-12)
12. محمد بليل: تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1900 ،ط 1، وزارة الثقافة الجزائر، ص63 [↑](#footnote-ref-13)
13. ، مليكة عالم : القانون والعدالة في الجزائر المحتلة 1830-1962م مجلة روافد ، المجلد 5 ، جوان 2021 ، ص 523-524 [↑](#footnote-ref-14)
14. أحمد توفيق المدني، " كتاب الجزائر"، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2010 ،الجزائر ، ص 115-116 [↑](#footnote-ref-15)
15. 437-438 المصدر نفسه ، ص - [↑](#footnote-ref-16)
16. بن ملحة الغوثي: قانون القضائي في الجزائر، ط4 ،الديوان الوطني للأشغال التربوية، ،دار موقع للنشر، 2000 ، ص25. [↑](#footnote-ref-17)
17. المرجع نفسه ، ص 26-27 [↑](#footnote-ref-18)
18. عبد الصمد قلفاط،، الاستعمار الفرنسي والقضاء الإسلامي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، جامعة الجزائر 2 ،قسم التاريخ العدد 4 2011 ،ص415. [↑](#footnote-ref-19)
19. رمضان بورغدة : جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892،جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، العدد الرابع ، 2009 ، ص 13. [↑](#footnote-ref-20)
20. عبد الباسط قلفاط، سياسة الاحتلال اتجاه القضاء الاسلامي في الجزائر) 1830- 1892رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 ، ص 153-154 [↑](#footnote-ref-21)
21. المرجع نفسه : ص 187 [↑](#footnote-ref-22)
22. المرجع نفسه ، ص 278 [↑](#footnote-ref-23)
23. عالم مليكه، المرجع السابق، ص83. [↑](#footnote-ref-24)
24. رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص14 . [↑](#footnote-ref-25)
25. آجرون، شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871- 1919 ،ج 1 ،دار الرائد للكتاب، 2007 ،الجزائر، ص378-379 [↑](#footnote-ref-26)
26. مليكة عالم : المرجع السابق ، ص 525 [↑](#footnote-ref-27)
27. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر ولغاية الاستقلال ،دار الغرب الإسلامي ،ط 2 ، 2005 ،ص 156-157 [↑](#footnote-ref-28)
28. أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية1830- 1900،المجلد ،1-2، ط 1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،لبنان،1992 ، ص448-449 [↑](#footnote-ref-29)
29. الصادق مزهود : تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير . ص: 266-269 [↑](#footnote-ref-30)
30. عمار بوحوش، مرجع سابق ص 175. [↑](#footnote-ref-31)
31. محمد الحمري : التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية والدينية و الثقافية 1870-1920 ، ، ماجستير ، جامعة تلمسان ، 2004-2005 ، ص 52 [↑](#footnote-ref-32)
32. أبو القاسم سعد الله : خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830 -1962 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2007 ، ص 76 [↑](#footnote-ref-33)
33. عمار بوحوش : مرجع سابق ، ص153 [↑](#footnote-ref-34)